دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة

أ.م.د. أحمد عبدالأمير الأنباري(*)
ahmedalanbary@yahoo.com

ملخص:

يتناول البحث دور الاتحاد الأوروبي في مساندة الشعب الليبي في مطالبته للقذافي التخلي عن الحكم، ورغبته في نظام سياسي جديد. ووجدت الدول الأوروبية أن مصالحها تقتضي منها تأييد مطالب الشعب الليبي، وتقديم الدعم العسكري للثوار الليبيين في قتالهم ضد نظام القذافي.اذ ان الدول الأوروبية تأمل في تعزيز نفوذها وتعظيم مصالحها في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي. ولهذا كان التدخل العسكري الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي لتحقيق أهداف أوروبية وضمان مكاسب متوقعة في ليبيا بعد القذافي.

المقدمة:

شهدت عدد من الدول العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠ تغييرات عُدت من أبرز التغييرات التي شهدتها المنطقة. فما حصل في تونس، مصر، ليبيا، واليمن وتفاعلاتها وانعكاساتها تحظى باهتمام الدول الأوروبية.إذ ان الدول الأوروبية تهتم بما يحصل في المنطقة انطلاقاً من مصالحها.

بهذا المعنى، جاء التدخل الأوروبي لدعم التغيير في ليبيا في العام ٢٠١١، إذ أسهمت أوروبا، ضمن حلف شمال الأطلسي، في سقوط نظام القذافي بتقديمها للدعم العسكري لقوات المعارضة، بما فيها تنفيذ الضربات العسكرية الجوية ضد قوات القذافي. وهو ما كان له الأثر الكبير

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

في تحقيق التغيير لصالح الشعب الليبي.ومما لا شك فيه ان المصلحة ومحاولة تعزيز الدور والنفوذ الاوروبي في ليبيا هي الحاكمة في توجهات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه ليبيا.

- **إشكالية البحث:**
- مما لا شك فيه ان مواقف الدول تجاه قضية تحكمها دوافع ومكاسب متوقعة. والتدخل الأوروبي في ليبيا واسقاط نظام القذافي له دوافعه ومكاسبه. وعليه فان البحث ينطلق من اشكالية المكاسب التي تسعى الدول الأوروبية للحصول عليها في ليبيا بعد التغيير في العام ٢٠١١.وهذا ما يبرر دوافع ذلك التدخل الأوروبي في ليبيا.
- **فرضية البحث:**

ان دوافع التدخل الأوروبي في ليبيا يهدف الى تحسين طريقة التعامل بين ليبيا وأوروبا على أساس المصالح المشتركة، وهو ما يسهم في تعزيز فرص تطور العلاقات بين الطرفين، مما سينعكس بشكل ايجابي لصالح تعزيز النفوذ الأوروبي في ليبيا، ويحقق لها مكاسب اقتصادية عدة، ومنها ان يكون لشركاتها أفضلية في إعادة إعمار ليبيا، فضلاً عن المكاسب المتوقعة في مجال الاستثمار في الطاقة لا سيما النفط.

المبحث الأول

دوافع التغيير وخصائصه

أولاً –دوافع وخصائص التغيير في الدول العربية منذ العام ٢٠١٠:

إن ما حصل من تغييرات في الأنظمة السياسية في كل من تونس في العام ٢٠١٠ ومصر وليبيا واليمن في العام ٢٠١١ جاء بسبب عوامل عدة. وهي على الرغم من تنوعها الا انها تركزت بشكل رئيس حول الأوضاع الاقتصادية ذات الصلة بحياة المواطن العربي اليومية.

بهذا المعنى، هناك دوافع عدة تقف وراء الرغبة الشعبية في التغيير[١]، التي أسقطت عدد من الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول العربية. ومنها[٢]:

١- سوء الأوضاع الاقتصادية والتي انعكست سلباً على حياة المواطن العربي في الدول العربية.

٢- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني عدم وجود فرص كافية لمعالجة المشكلات الاقتصادية.

٣- مشكلة البطالة التي تتزايد أعداد العاطلين بشكل مستمر، لاسيما من فئة الشباب ممن لديهم مؤهلات علمية[٣].

ومن الاحصاءات التي من الممكن الاشارة اليها بهذا الخصوص في مصر، والتي كان يعاني منها المواطن المصري في عهد نظام مبارك، والتي استمرت في عهد حكومة الاخوان المسلمين بقيادة مُحَمَّد مرسي،هي[٤]:

---

[١] للتفصيل ينظر: د. نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٤٨، نيسان ٢٠١١، ص ص ٤ – ١٤.

[٢] احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي دراسة للحالة المصرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ص ١٥ – ١٦. وللتفصيل عن الأسباب الاقتصادية للتغير منذ العام ٢٠١٠ في تونس وبعدها في عدد من الدول العربية في العام ٢٠١١، ينظر:

Hisham H. Abdelbaki, The Arab Spring: Do We Need a New Theory?, Modern Economy, Department of Economics, Mansoura University, Vol. 4, No. 3, 2013, pp. 187 – 195.

متوفر على رابط المكتبة الافتراضية العلمية العراقية:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk/gmt/ivsl/doaj/21527245_2013_04_03_187-196/http://www.scirp.org/journal/PaperDownload.aspx?DOI=1

[٣] مجموعة باحثين، الربيع العربي ... الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط ٣، مركزدراساتالوحدةالعربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٩.

[٤]هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١٣، تموز ٢٠١٣، ص ص ٣٦ – ٣٧. كذلك ينظر: مُحَمَّد شومان، صعود وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٩٦، خريف ٢٠١٣، ص١٧. كذلك ينظر: مُحَمَّد السمهوري، الاقتصاد المصري وسقوط حكومة الببلاوي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٤/٣/٤.

http://carnegieendowment.org/sada/experts/?fa=843

أ- ارتفاع أعداد البطالة التي وصلت الى (١٣,٤%)، وتشكل نسبة الشباب منها نحو (٧٠%)، منهم نحو (٨٢%) متعلمون.

ب- ارتفاع أعداد أطفال الشوارع والذين يقدر عددهم بنحو (٦) مليون طفل.

ت- غلاء الأسعار، اذ أن التضخم في مستوى الأسعار مستمر ووصل الى (١١,٤%). مما يشكل ضغوطاً متزايدة على أصحاب الدخول المنخفضة والفقراء.

ث- تدني الأجور، والتي يستفيد منها أغلب فئات الشعب المصري والتي تقدر بنحو (٦٧%) من الشعب.

ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٢ بنسبة (٢,٢) مقارنة بالعام ٢٠١١.

ح- ارتفاع مقدار الدين الخارجي من (٣٣) مليار دولار الى نحو (٣٨,٨) مليار دولار.

٤- الامتيازات والمنافع التي يحظى بها مجموعة قليلة مرتبطة بمصالح مع النظام، وهو ما وفر لها ميزات كبيرة مكنتها من الانتفاع والتربح في قطاعات مهمة كالبنوك والصناعة والعقارات، مما ولد حالة من الشعور بالظلم لدى المواطن[١].

٥- الأوضاع السياسية السيئة في الدول العربية، وتنامي حالة عدم الثقة برغبة وقدرة الأنظمة الحاكمة في اجراء الاصلاحات السياسية. ولجوئها الى محاولة اشغال الشعوب بقضايا خارجية لصرف الاهتمام عن فشل الأنظمة الحاكمة في ادارة البلاد[٢].

٦- التحديات التي تتعرض لها الدول العربية، كالتحديات الاقتصادية، البطالة، تدني مستوى المعيشة، تدني مستوى الرعاية الصحية، وغيرها، والعجز الحكومي في التعامل معها ومعالجتها.

٧- انعدام حرية التعبير عن الرأي، وهو ما منع المواطن من التعبير عن عدم رضاه بالواقع الذي يعيشه.

---

[١] مجموعة باحثين، الربيع العربي ... الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

[٢] سعد الدين إبراهيم، الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد الى الحرية والعدالة الاجتماعية، في: مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٩٨.

فأغلب الأنظمة العربية، باستثناء الديمقراطية منها التي تتبنى الآليات الديمقراطية في تداول السلطة، لا تسمح لمواطنيها ومن يعيش في دولها بانتقادها، وتفرض قيوداً على وسائل الاعلام.

هذا فيما يتعلق بالأسباب في بعدها الداخلي، أما فيما يتعلق بالأسباب ببعدها الخارجي فأنها تتمثل بما تتعرض لها لدول العربية من ضغوط خارجية خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. إذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ان سياسات الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، وعدم سعيه الإجراء الاصلاحات، هي التي وفرت البيئة الملائمة لنشوء الجماعات الارهابية. ولهذا فإن الضغوط كانت موجهة نحو ضرورة إجراء الاصلاحات السياسية التي يمكن معها اقامة نظام ديمقراطي[١].

وهو ما دفع ببعض الأنظمة الحاكمة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لكسب رضاها، أو تأكيد رفضها لإرهاب تنظيم القاعدة. وهم في سبيل ذلك عملوا على التعاون في تقديم المعلومات الاستخبارية عن تنظيم القاعدة كما في حالة النظام السوري، للتعبير عن رفضه لإرهاب تنظيم القاعدة[٢]، ومنهم من سلم ما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل في محاولة لاسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، كما في حالة نظام القذافي.

وتتسم حركات التغيير التي حصلت نهاية العام ٢٠١٠ ومطلع العام ٢٠١١ واستمرت في البعض منها، بعدة خصائص منها[٤]:

---

[١] للتفصيل ينظر: احمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢ – ٢٦.

[٢] جون ميرشيمر وستيفن واط، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.، ص ٢٢٣٠ – ٢٣٤.

[٣] د. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٣٧.

[٤] بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة، في: مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٩١٢ – ٩١٦.

١- تناولها قضايا الشأن الداخلي، وهي بذلك تؤكد ان سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية واتفاقياتها لن تتأثر بتغير النظام الحاكم. وأحد أسباب هذا التوجه هو افتقارها لبدائل حقيقية في سياستها الخارجية.

٢- عملية صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرارات ليست مقتصرة بسلطات الرئيس، بل تخضع لمناقشات عدة، وتتخذ القرارات وفقاً لمعطيات موضوعية، وبشكل معلن أمام الرأي العام.

ففي الأنظمة الديمقراطية لا يمكن الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، اذ ان السياسة الخارجية تعبر عن أولويات المجتمع وما يرتبط بتحسين حياته وأمنه ومستقبله[١]. ولهذا فإن الأنظمة العربية غير الديمقراطية تواجه وستبقى تواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية، والتي تنتج من عدم حرصها على أن تحظى سياساتها الخارجية برضى شعبي[٢]، وهو ما يزيد الفجوة بين النظام والشعب.

٣- مكنت جماعة الاخوان المسلمين من الوصول للحكم، وبسبب كون هذه الثورات تستهدف الانتقال الديمقراطي ولم تكن ثورات دينية، عملت على التحالف مع القوى السياسية الاخرى واشراكهم في الحكم، كرسالة طمأنة مفادها أنهم لا يريدون الانفراد بالحكم. ومن الأمثلة بهذا الخصوص ما حدث في مصر.

الا ان جماعة الاخوان المسلمين، كما في مصر، لم يتمكنوا من النجاح في مساعيهم تلك، بسبب عدم رغبتهم بذلك، او لم يتمكنوا منه. فلم يتمكنوا أو لم يكونوا راغبين في اشراك القوى الاخرى في كتابة الدستور، او اشراكهم في الحكم وإدارة الدولة[٣]. وهو ما دفع بالقوى السياسية

---

[١] ناصيف حتي، المسار التحولي للنظام العربي الجديد، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٩٣، ٢٠١٣، ص ٢٥.

[٢] مارك لنج، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط، ترجمة: حسين شلوشي – آيات شحرور، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ١، ٢٠١١، ص ١٥٣.

[٣] للتفصيل بخصوص معوقات التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، ينظر: حسنين توفيق ابراهيم، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في: مجموعة باحثين، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٣٦٠ – ٣٦٥.

الأخرى لتحشيد الشعب المصري في تظاهرات كبيرة انتهت بعزل الرئيس مُحَمَّد مرسي في شهر تموز من العام ٢٠١٣.

وهو ما أدى الى فشلهم في معالجة التحديات الاقتصادية التي يعاني منها المواطن في مصر وتونس، واستمرار معاناته التي بدأت تتعقد وتبدو عصية على الحل. وهو ما دفع المصريين للخروج بتظاهرات مطالبة بعزل الرئيس مُحَمَّد مرسي، وهو ما تم في تموز ٢٠١٣.

ثانياً – الدوافع الداخلية للتغيير في ليبيا:

لم تختلف كثيراً دوافع التغيير الذي حصل في ليبيا في العام ٢٠١١ عن الدوافع التي حكمت الحراك المجتمعي بتونس في كانون الأول ٢٠١٠، ومصر في كانون الثاني ٢٠١١، ولاحقاً في اليمن، فهي جاءت لتعبر عن مطالب ملحة للشعب الليبي الذي يتطلع للعيش بما يحفظ كرامته الانسانية.

ان مسار الأحداث أظهر بأن ما حصل من مطالب الشعب الليبي بسقوط نظام القذافي أظهر تراكمات لعقود من الزمن عانى منها الشعب الليبي، ووجد الفرصة مؤاتية لتحسين أوضاعه السياسية والاقتصادية وغيرها. اذ ان السياسات التي تبناها القذافي والقمع الذي مارسه بحق الشعب الليبي، لاسيما أولئك الذين عارضوه[١]، كان دافعاً رئيساً للشعب الليبي نحو التغيير.

فالسياسة التي انتهجها القذافي والتي تمثلت بالكبت السياسي واحتكار السلطة، والتمايز المناطقي، والحرمان الاقتصادي لمناطق معينة،والتضييق على فئات معينة من الشعب، مثلث عوامل رئيسة لخروج الشعب الليبي في تظاهرات مطالبة برحيله عن السلطة. ولم تجد نفعاً ما قام به القذافي من اصلاحات، كتلك التي تناولت محاولات اعتماد الوثيقة الخضراء، واشارات تبني النظام الاقتصادي الحر. ولهذا واجه النظام انتقادات لاسيما في العام ٢٠٠٥عندم ارتفعت أسعار الوقود بنسبة ٣٠%. كذلك من الأسباب التي ساعدت في تنامي الحركة الشعبية المطالبة بالتغيير، التضييق على رجال الاعمال واعتقالهم بحجة احتكارهم للعمل التجاري، ورفضه للديمقراطية

(١) **يوسف مُحَمَّد الصواني، انتفاضة ١٧ فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، في: مجموعة باحثين، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، صص ١٢٧– ١٢٩.**

المستندة لتعددية الأحزاب، التي وصفها، بخطاب له في تشرين الأول من العام ٢٠٠٧، بأنها " عار على الحكومات التي تتعامل بها"[١].

المبحث الثاني

دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا

أولاً –الموقف الأوروبي من نظام القذافي:

شهد العام ٢٠٠٤ بداية تحسن في العلاقات الليبية – الأوروبية، وثمة أسباب دفعت الأطراف لتحسين العلاقات، منها[٢]:

١- الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وليبيا في كانون الأول من العام ٢٠٠٣، بخصوص تخلي ليبيا عن برنامجها النووي وتفكيكه، وتدمير الأسلحة الكيمياوية التي كانت لديها.

٢- موافقة ليبيا في ٢٠٠٤/٩/٣ على دفع التعويضات الى أسر ضحايا تفجير ملهى بيل في برلين في العام ١٩٨٦، والبالغة (٣٥) مليون دولار، وكذلك تعهدها بخصوص دفع تعويضات حادثة طائرة لوكربي في العام ١٩٨٨، وحادثة الطائرة الفرنسية (يو تي ايه) في العام ١٩٨٩ فوق النيجر.وتجسد التحسن بين الطرفينبالزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي الى ليبيا في تشرين الأول من العام ٢٠٠٤، وزيارة رئيس الوزراء الألماني جيرهارد شرودر في تشرين الثاني ٢٠٠٤.

فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عدة على نظام القذافي، ومن المواضيع التي شملتها العقوبات هي[٣]:

١- الحظر على تصدير الأسلحة للنظام.

---

[١] د. منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، كانون الثاني ٢٠١٢، صص٣٩– ٤٥.

[٢] احمد ماهر،العلاقات الليبية – الأوروبية بداية جديدة، على موقع الاهرام الالكتروني،
http://digital.ahram.org.eg/home.aspx

[٣] د. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

٢- حظر سفر مسؤولين ليبيينالى دول الاتحاد الأوروبي ومنهم القذافي وعدد من أفراد عائلته وعدد من المقربين منه.

٣- تجميد أرصدة القذافي وعائلته وعدد من المقربين منه في المصارف الأوروبية. اذ باشرت الدول الاوروبية بتجميد أرصدة القذافي وأفراد عائلته ومسؤولين في نظامه. ففي النمسا جمد البنك المركزي أرصدة عدة أشخاص ممن شملتهم العقوبات الأوروبية. كما جمدت وزارة الاقتصاد في المانية أرصدة أحد أبناء معمر القذافي. وفي بريطانيا تم تجميد أرصدة القذافي فيها والتي تبلغ نحو (٣٢) مليار دولار.

وكان في مقدمة مواقف الدول الأوروبية المعارضة لنظام القذافي هو الموقف الفرنسي، اذ عبرت فرنسا عن ادانتها لعمليات القمع التي مارستها قوات القذافي ضد المتظاهرينالليبيين. اذ اعرب الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي)، بتصريح له في ٢٠١١/٢/٢١، عن رفض فرنسا لاستخدام القوة ضد المتظاهرين، مطالباً ايقاف أعمال العنف بشكل فوري، وتبني خيار الحل السياسي وبما يضمن تحقيق أهداف الشعب الليبي في تحقيق الديمقراطية والحرية[١]. كماأيدت الدول الأوروبية التوجه لفرض حظر جوي في ليبيا بناءً على قرارمجلس الأمن[٢]، ذي العدد (١٩٧٣) الذي اتخذه المجلس في جلسته (٦٤٩٨) بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧[٣]. وفي موقف أخر لفرنسا وبريطانيا أكدتا فيه على ضرورة رحيل القذافي عن السلطة، ودعوتهما الاتحاد الأوروبي للاعتراف بالمجلس الوطني الليبي المعارض ككيان سياسي[٤].

ثانياً – الدور الأوروبي في انجاز التغيير في ليبيا:

في الوقت الذي فاجأت سارع الأحداث في تونس ومصر وسقوط أنظمة الحكم فيهما الدول الأوروبية، الاانهاعملت جاهدة أن تكون حاضرة في المشهد الجديد بتفاعلات هو خصوصاً في ليبيا. ولهذا قررت الدول الأوروبية أن تتدخل في ليبيا، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية،

[١] د. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

[٢] د. دينا شحاته و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١.

[٣] قرار مجلس الأمن **S/RES/1973** ٢٠١١/٣/١٧.

[٤] قادة اوروبا يجتمعون للبحث في الموقف من ليبيا، موقع بي بي سي، ٢٠١١/٣/١١، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/3/110310_libya_usa_nato.shtml?print=1

لصالح الثورة الشعبية ومساعدتهم في التخلص من القذافي ونظامه. وهو ما استدعى العمل على تكثيف التواصل بين الأطراف، وتنسيق مواقفها، لاسيما أن القرار الأوروبي بالتدخل جاء بعد طلب أطراف ليبية كالمجلس الوطني الانتقالي للاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي للتدخل وتنفيذ ضربات جوية ضد قوات القذافي(١).

وبشكل مختلف لما حصل في تونس ومصر، ذهب الموقف الأوروبي الى خيار دعم الثورة الشعبية، وتقديم الدعم اللازم للثوار الليبيين لإسقاط القذافي ونظامه(٢). فكانت المساعدات التي قدمت للثوار لها أثرها في تغيير ميزان القوى على أرض الواقع، وتمكينهم في نهاية الأمر من حسم الموقف لصالحهم. فما قدمته قوات حلف شمال الأطلسي للثوار من مستشارين عسكرين، وفرض حظر جوي، ودعم لوجستي، وتنفيذ ضربات جوية ضد قوات القذافي، كان العنصر الأكثر حسماً للمعركة لصالح الثوار(٣).

ثالثاً – دوافع الدعم الأوروبي للتغيير في ليبيا:

إن الأهمية التي تحظى بها التغييرات التي حصلت في عدد من الدول العربية تأتي بشكل رئيس من تغير توجهات ورؤى الأنظمة الجديدة تجاه طبيعة علاقاتها مع القوى الدولية ومنها الدول الأوروبية.

وبهذا فان دول الاتحاد الأوروبي تحرص على أن تكون منافساً يحسب له الحساب، وله حضوراً مؤثراً في ظل التحولات السياسية التي تشهدها دول المنطقة. وهي تدرك جيداً أن الولايات المتحدة الأمريكية منافساً قوياً لها في ليبيا، ولهذاتحرص جميع الأطراف لتوظيف نتائج تلك

(١) خيرالدين حسيب، ليبيا ... الى أين؟ سقوط نظام القذافي ... ولكن؟، في: مجموعة باحثين، الربيع العربي ... الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٣.

(2)Elvin Aghayev, analysis and background of the " Arab Spring " in Libya, European Research, Vol. 39, No. 1-2, 2013, pp. 194 – 197.

متوفر على رابط المكتبة الافتراضية العلمية العراقية:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk/gmt/ivsl/doaj/22198229_2013_1-2_193-198/http://erjounrnal.ru/pdf.html?n=1359799005.pdf

(٣)خير الدين حسيب، الربيع العربي: نحو آلية تحليليةلأسباب النجاح والفشل، في: مجموعة باحثين، الربيع العربي ... الى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢، صص ٣٤٢ – ٣٤٤.

التحولات بما يعزز مكانتهم الدولية. بهذا المعنى، ستحرص الدول الأوروبية على التنافس في ليبيا وتونس لما لهما من خصوصية بالنسبة لأوروبا. ولهذا ترى الدول الأوروبية يجب أن تكون أول المستثمرين لنتائج التحولات السياسية، لاسيما في ليبيا[١].

ويمكن القول ثمة دوافع جعلت من خيارالتدخل الأوروبي في ليبيا على ما كان عليه، ومنها[٢]:

١- أن يكون للدول الأوروبية نفوذاً في ليبيا ما بعد القذافي، وهو مرتبط بشكل كبير بدرجة اسهامها في تحقيق التغيير في ليبيا.

٢- رغبة الدول الأوروبية في الحصول على جزء من الامتيازات التي توفرها ثروة النفط الليبية.

إذ تحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً في احتياطي النفط الصخري، كما ارتفع احتياطيها من (٤٨) مليار برميل الى (٧٤) مليار برميل بعد أن اكتشف نحو (٢٦) مليار برميل من النفط الصخري. وبذلك يرتفع العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من (٧٠) عاماً الى (١١٢) عاماً. ومما يجعل النفط الليبي مرغوباً لمواصفاته الجيدة مثل[٣]:

أ- يعد النفط الليبي من النفوط الخفيفة.

ب- انخفاض كلفة استخراجه.

ت- سهولة استخراجه.

ث- قربه من الدول الأوروبية المستهلكة له.

ج- أمان وسهولة النقل.

---

(١) د. عبد علي كاظم المعموري، أميركا من الهزيمة الاستراتيجية الى المناورة التكتيكية، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ١، ٢٠١١، ص ص ١٧ – ١٨.

(٢) د. داليا فؤاد، الغرب والثورات العربية: محاولات الاحتواء والتأثير، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد ١، ٢٠١١، ص ٩٨.

(٣) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٣١، كانون الثاني ٢٠١٥، ص١٠.

كما تتوافر ليبيا على احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة للغاز الصخري فيها. فقد ارتفع احتياطيها من الغاز الى (١٧٧) تريليون قدم مكعب، بعد ان كان (٥٥) تريليون قدم مكعب، بفضل الاكتشافات الجديدة للغاز الصخري[١].

٣- رغبة الدول الأوروبية في الحصول على حصة مهمة من عمليات الاعمار التي ستشهدها ليبيا مستقبلاً، والتي تقدر كلفتها ما بين (٢٥٠ – ٥٠٠) مليار دولار.

هذا على مستوى المصالح، كماجاء التدخل الأوروب يبناءً على قرار مجلس الأمن المرقم (١٩٧٣) في ٢٠١١/٣/١٧[٢]، والذي استند بدوره الى قرار جامعة الدول العربية[٣] على المستوى الوزاري رقم (٧٣٦٠) في ٢٠١١/٣/١٢، والذي طلب من مجلس الأمن أن يتحمل مسئولياته تجاه ما يحصل في ليبيا من تدهور للأوضاع، واتخاذ مايلزم، وبشكل فوري، من الاجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على الطيران العسكري الليبي، واقامة مناطق آمنة[٤].

كما ان هناك دوافع من نوع أخر تتعلق بتحسين صورة الغرب لدى الشعب العربي بشكل عام والليبي بشكل خاص. ومن تلك الدوافع[٥]:

١- محاولة تغيير صورة المستعمر الغربي في ذهنية الشعب العربي.

٢- مصالح الدول الغربية تتطلب التعاون والتعامل مع الطرف الأقوى، وحيث ان الشعب الليبي بدا متفوقاً وحاسماً أمره على التغيير وازاحة القذافي عن الحكم،

---

(١) يوسف محمد الصواني، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٢) للتفصيل ينظر: قرار مجلس الأمن S/RES/1973 ٢٠١١/٣/١٧

(٣) للتفصيل حول موقف بعض الدول العربية تأييد التدخل الخارجي في ليبيا ٢٠١١، ينظر: رضوان بروسي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: نحو مقاربة غير معيارية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠٩، أذار ٢٠١٣، ص ص ٣٢ – ٣٣.

(٤) قرار جامعة الدول العربية ق:رقم ٧٦٣٠ – د. غ. ع – ٢٠١١/٣/١٢. كذلك ينظر: عبدالقادر عبدالعالي، التغيير الجديد في الوطن العربي، وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٤٠٦، كانون الأول ٢٠١٢، ص ص ٦٦ – ٦٧.

(٥) احمد عبدالكريم، غياب الايدولوجيا عن الثورات العربية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٥١، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ص ١٧٥ – ١٧٦.

فوجدت الدول الأوربية والغرب عموماً ان مصالحها تتطلب تخلي القذافي عن الحكم، ومساندة الشعب الليبي لكسب وده.

٣- محاولة كسب ود الحكومات القادمة في ليبيا.

ولهذا استجاب حلف شمال الأطلسي لنداء منظمة الأمم المتحدة الذي تضمنه قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، وقرر في ٢٠١١/٣/٢٣ البدء بعملية فرض حظر تصدير الأسلحة لليبيا، وقرار مجلس الأمن فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع قوات القذافي من شنه جمات جوية، وفي ٢٠١١/٣/٢٧ قرر الحلف القبول بالعملية العسكرية بكاملها، إذ قرر التدخل العسكري في ليبيا بقيادة الولايات المتحدةالأمريكية، فرنسا، وبريطانيا. وهنا يبرر الحلف تدخله كونه جاء تحت قرار مجلس الأمن، والشرعية السياسية اللازمة للتدخل التي وفرتها لهم جامعة الدول العربية(١).

رابعاً: المكاسب الأوروبية المتوقعة:

ان الدول وهي تحدد توجهات سياستها الخارجية فإنها تستند في ذلك الى عامل المصلحة، وتعمل على تحقيق أفضلية لها في ظل ظروف تنافسية مع دول أخرى.

لهذا وضمن هذه الرؤية جاء التدخل الأوروبي في اسقاط نظام القذافي، في محاولة منها لكسب علاقات جيدة مع السلطة الجديدة، وبما يحقق لها نفوذاً مرضياً لها في ليبيا. وتحرص دول الاتحاد الأوروبي من هذا التدخل الى تحقيق عدة مكاسب منها:

١- محاولة تعزيز النفوذ الأوروبي في المنطقة بشكل عام وليبيا بشكل خاص.

٢- ان يكون لدول الاتحاد الأوروبي دور في عمليات اعمار ليبيا والاستثمارات التي ستجري فيها.

٣- ان تحصل دول الاتحاد الأوروبي على جزء من الاستثمارات النفطية في ليبيا.

٤- تعزيز النفوذ الأوروبي في ليبيا من شأنه تحسين الوضع التنافسي للاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي مع القوى العظمى والكبرى.

---

(1)Isabelle Franccois, NATO and the Arab spring, Transatlantic Current, National Defense University, October 2011, No. 1,PP. 1 -2. http://www.ndu.edu/inss

الخاتمة:

إن أحداث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية في نهاية العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١١ لها من الأهمية الكبيرة في حسابات المصلحة للقوى الدولية والإقليمية، ومنها دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا فان تلك الدول في مسعى دائم ليكون لها نفوذاً في ليبيا بعد القذافي.

ضمن هذه الرؤية حرصت دول الاتحاد الأوروبي على أن يكون لها دوراً بارزاً في مساعدة الليبيين في التخلص من نظام القذافي. وهو ما تم فعلاً بتقديم الدعم العسكري لقوى المعارضة الليبية في قتالهم ضد قواتالقذافي، والذي جاء ضمن مشاركة حلف شمال الأطلسي.وهي بذلك تطمح في تعزيز نفوذها في المنطقة وخاصة في ليبيا، وتحقيق مكاسب عدة منها ما يتعلق بضمان الحصول على النفط الليبي ذو المواصفات الجيدة، والذي يمتاز بسهولة استخراجه ونقله الآمن لأوروبا، فضلاً عن رغبتها بالحصول على نسبة مرضية لها في عمليات اعادة اعمار ليبيا، وغيرها من الفرص الاستثمارية المحتملة.

EU's role in supporting change in Libya:
Motives and gains expected

AHMED ABDULAMEER KHUDHIAR dr.

Abstract:

This research deals with the European Union role in supporting the Libyan people in its call for Gaddafi to give up authority, and it is desire for a new political system. The European countries found that its interests require it to support the demands of the Libyan people, and to provide military support for Libyan rebels in their fight against the Gaddafi regime. As the European countries, hopes to strengthen its influence and expand its interests in Libya after the fall of the Gaddafi regime.Therefor theEuropean military force intervention was within NATO to achieve the objectives of the European and ensure unexpected gains in Libya after Gaddafi.